الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.41

Distr.: General

16 March 1998
Arabic
Original: Spanish

# الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين**

**المعقودة في المقر، بنيويورك،**

**يوم الخميس، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠**

**الرئيس:** السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

## المحتويات

**البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة**

**(ب) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا**

**(د) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية**

**البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث**

**البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي**

**(ب) التجارة والتنمية**

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

**افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠**

**البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة** (A/52/25، A/52/112، A/52/217-S/1997/507، A/52/284، A/52/318، A/52/347، A/52/447-S/1997/775، A/52/460، A/52/514-S/1997/815)

**(ب) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (A/52/549)

**(د) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية** (A/52/560، A/52/561، A/52/413)

١ - **السيد دون نانخيرا** (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية): قال إن الخبرة الكبيرة المتوافرة لدى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في مكافحة الجفاف والتصحر قد تعززت بالموافقة في عام ١٩٧٨ على خطة عمل بشأن الجوانب المتعلقة بالأرصاد الجوية والمياه لهذه المكافحة، وهي الخطة التي استكملت في عام ١٩٩٠ ثم في عام ١٩٩٢. وفيما يتعلق بتنفيذ الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، تتعاون المنظمة مع منظمات أخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز إنتاج الغذاء من خلال تطبيق طرق الأرصاد الجوية الزراعية التي تتيح الفرصة لتحسين الاستفادة من الأرض، واختيار المحاصيل وممارسات الإدارة. وتتعاون المنظمة أيضا مع الآليات الإقليمية في صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بموارد المياه العذبة وتقديم المساعدة التقنية والعلمية، ولا سيما في آسيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة البحر المتوسط الشمالية، وأفريقيا. وتقدم المنظمة دعما محددا للبرامج التي تكافح الجفاف في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تشارك المنظمة بنشاط في تحقيق أهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وستواصل التعاون مع المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تطبيق قرارات وتوصيات مؤتمر يوكوهاما.

٢ - وأضاف قائلا إن مؤتمر يوكوهاما كان فريدا من نوعه من نواح كثيرة. فقد حذرت الحكومات تحذيرا تاما من تزايد الخطورة التي تشكلها الكوارث الطبيعية، مما ساعد على تقديم التزامات سياسية وتأييد اتخاذ إجراءات متضافرة لاحتواء الكوارث ومنع الموت والدمار من خلال التأهب والإجراءات الوقائية. والظواهر الطبيعية لا تعبأ بالدهاء في المفاوضات بين البلدان؛ ولا تعرف حدودا ولا تميِّز بينهـا، ولا تميِّز بين أغنياء وفقراء، ولا بين مسنين وشبان، ولا تميِّز بين بلدان متقدمة النمو وأخرى نامية. وتجدر بالإشارة الأحداث المدمرة التي شهدتها مونتسيرات وكولومبيا ومكسيكو وبنغلاديش وإثيوبيا وبولندا وسويسرا وألمانيا وهولندا وشيكاغو وكاليفورنيا لنقتنع بالضرورة الملحة لأن يمضي المجتمع الدولي قدما بشكل متضافر نحو منع الآثار المدمرة لتلك الظواهر والحد منها. ويجب أن تتركز المناقشات المتعلقة بهذه المسألة على الطرق الكفيلة بالحد من الآثار الضارة على الاقتصادات الوطنية، وبخاصة اقتصادات أكثر الدول الأعضاء ضعفا، نظرا لأن تلك الظواهر قد تؤدي إلى تأخير تحقيق التنمية المستدامة أو تعويقها.

٣ - وأردف قائلا إنه في ضوء النتائج التي خرج بها مؤتمر يوكوهاما وقـرارات الجمعيـة العامـة ١١٧/٥٠ و ١٨٥/٥١ و دأ - ٢/١٩، وكذلك القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الضروري أن تُتخذ بلا إبطاء شتى التدابير الهامة، ومن أبرزها التدابير المتصلة بالعلاقة بين الكوارث والتنمية والبيئة؛ والحد من أخطار الكوارث التكنولوجية وعواقبها، مثل كارثة تشيرنوبل؛ وتطبيق أهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، والأعمال التحضيرية لنهاية العقد.

٤ - **السيد فيليبي باليسترا** (سان مارينو): قال إنه يجب إقامة تعاون أوثق بين القطاعين العام والخاص لتحسين القدرة على توقي الكوارث والحد منها، وتطوير المعارف العلمية، وإيجاد حلول عملية لتخفيف حدة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وقال إنه قد أنشئ في سان مارينو مركز طبي لمواجهة حالات الكوارث، تحت رعاية مجلس أوروبا ومنظمة الصحة العالمية، بهدف تشجيع الأنشطة اللازمة للوقاية من آثار الكوارث الطبيعية والتكنولوجية والحد من تلك الآثار من خلال البحث والتدريب والتعاون الدولي. وقد أنشئت آلية دائمة للعمل المشترك مع شتى المنظمات الدولية بهدف تقديم المساعدة الإنسانية والعلمية إلى أنشطة الإغاثة في حالة الكوارث. ويوفر المركز التدريب للأفراد الطبيين، والممرضين المتطوعين، والأفراد الذين يقدمون المساعدة في حالات الطوارئ. وقد وجه المركز في السنوات الأخيرة اهتماما خاصا إلى أنشطة إغاثة اللاجئين، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية المختصة. وتهتم سان مارينو اهتماما خاصا بمواصلة زيادة تعاون المركز مع الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة بهدف تجنب الازدواجية في العمل وتبديد الموارد والحصول على نتائج أفضل.

٥ - **السيدة ويل ـ هالي** (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قالت إن العمل الذي يقوم به مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هو خطوة حاسمة تجاه إنشاء تحالف عالمي لوقف تدهور التربة الذي يهدد المناطق الجافة من الكوكب والحد منه إن أمكن. إن التنمية المستدامة لزراعة الأراضي الجافة تتزايد أهميتها نظرا لضرورة توفير الغذاء لعدد متزايد من السكان. ومن الضروري إيجاد الطرق الكفيلة بزيادة إنتاج الغذاء والحد من تدهور التربة. وأحد الجوانب المهمة في تلك المشكلة هو تركز الفقر في الأراضي الجافة المتدهورة وفي الأسر ذات الموارد الشحيحة التي ليس في استطاعتها الحصول على وسائل الإنتاج. ومن هذا المنظور، يجب النظر إلى مكافحة التصحر والجفاف كمشكلة عالمية تقتضي إجراء تغييرات سياسية ومؤسسية على الصعيد الوطني وإيجاد حلول ملموسة في الإطار المحلي.

٦ - إن تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يفترض وجود إطار مؤات ييسر اتخاذ نهج أكثر تكاملا يشارك فيه جميع المهتمين بالمسألة. وأضافت أن مبدأ التشارك هو واحد من أبرز عناصر الاتفاقية، مثله في ذلك أيضا مثل تعبئة موارد مالية كبيرة، ليس من مفهوم المعونة ولكن من خلال اتفاقات التشارك. ولذا أنشئت الآلية العالمية للاتفاقية، التي يجب أن تصبح عنصرا محفزا وعنصر تشجيع فعال لتقديم الموارد المالية لصالح التنمية المستدامة للأراضي الجافة. ومن المنتظر أن تساعد الآلية أيضا في زيادة فعالية وكفاءة التدفقات الحالية من الموارد. وقالت إن تشجيع إقامة تشاركات جديدة سيساعد على تحسين الاستفادة من الموارد الوطنية ومبادرات القطاع الخاص وسيتيح الجمع بين المنح والقروض الميسرة وغير ذلك من أنواع التمويل الخارجي.

٧ - إن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد خصص منذ إنشائه أكثر من ٠٠٠ ٣ مليون دولار لبرامج متنوعة في مناطق الأراضي الجافة. وأيد الصندوق بإصرار اتخاذ تدابير عاجلة في أفريقيا وتدابير مؤقتة في مناطق أخرى. وخصص الصندوق، في الفترة ما بين الموافقة على الاتفاقية والدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار لهذه الأنشطة. وسيواصل الصندوق دعم برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية المتوخاة في الاتفاقية. والصندوق عازم، بوصفه الكيان المسؤول عن الآلية العالمية، على أن ينجز بفعالية المهام التي أوكلها إليه مؤتمر الأطراف بهدف زيادة الأموال المتاحة لتطبيق الاتفاقية. وقد أوصى مؤتمر الأطراف بإبرام اتفاقات للتعاون المؤسسي بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي دعما للآلية. وقد اعتمدت هذه المنظمات الثلاث ترتيبات لإنشاء لجنة تُكلَّف بتيسير التعاون في هذا المجال.

٨ - **السيد كا** (السنغال): أعرب عن تأييده للبيان الذي قدمته تنزانيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والبيان الذي قدمته بنن نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فيما يتعلق بالبند ٩٨ (ب) من جدول الأعمال وذكر أن المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يشكل تقدما بارزا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمواجهة المشاكل التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة. وأعرب المتكلم عن شكره لحكومة إيطاليا، مستضيفة المؤتمر، وقال إن السنغال سوف ترحب بالمؤتمر الثاني للأطراف الذي سيعقد في العام القادم.

٩ - وأضاف قائلا إنه قد أقِر في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٧، بالأهمية والضرورة اللازمتين للتعاون الدولي في مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. إن التصحر والجفاف هما مشكلتان ذواتا بعد عالمي، مما يجعل من الضروري إيجاد حلول عالمية تقوم على أساس روح التضامن والمسؤوليات المشتركة رغم اختلافها. وفي هذا الصدد أحاطت السنغال علما مع الارتياح بأن ١١٣ دولة أصبحت الآن طرفا في الاتفاقية وتحث الدول التي لم تنضم بعد إلى هذا الصك الهام على أن تفعل ذلك.

١٠ - وفيما يتعلق بنتائج مؤتمر روما، ذكر أن السنغال ترحب بشكل خاص بتوافق الآراء الذي تـُوصـِّل إليه فيما يتعلق بالمسألة الدقيقة الخاصة بالآلية العالمية. وقال إن اختيار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مقرا لهذه الآلية والتعاون المأمول أن يتلقاه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن البنك الدولي سيتيحان لهذه الأداة الضرورية من أدوات الاتفاقية أن تنجز بالكامل مهمتها المتمثلة في تعبئة الموارد الضرورية وتوزيعها لتطبيق الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك ستسهم الاتفاقات المبرمة بشأن الترتيبات الإدارية والمالية والميزانوية في تشغيل مختلف أجهزة دعم الاتفاقية.

١١ - وأعرب عن أمل السنغال في أن تـُحل بسرعة وبشكل مرض المسائل المعلقة في روما، ولا سيما المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي لمؤتمر الأطراف وآلية تقييم تطبيق الاتفاقية. ورغم ما أحرز من تقدم، فمن الضروري لتحقيق جميع أهداف الاتفاقية أن تعتمد البلدان سياسات جريئة لإدارة الموارد الطبيعية إدارة رشيدة، ومكافحة الفقر، وتحسين طرق الزراعة. ومن اللازم أن تشارك في هذه العملية جميع الأطراف المعنية، ولا سيما المزارعون والنساء والمجتمعات الريفية والمنظمات غير الحكومية.

١٢ - إن عدم وجود الموارد في كثير من البلدان النامية لا يزال يشكل عقبة كأداء فيما يتعلق بالالتزامات المقدمة؛ كذلك يجب دعم الأنشطة الوطنية من خلال تعاون دولي حقيقي؛ ولا ينبغي التغافل عن أن تدهور البيئة هو مشكلة تؤثر على الجميع، نظرا لآثارها العابرة للحدود.

١٣ - وفي الختام قال إن السنغال ستواصل القيام بشتى الأنشطة المتعلقة بالاتفاقية، على أساس نهج تضامني ولا مركزي. وبالإضافة إلى إنشاء جهاز وطني للتنسيق ووضع خطة عمل وطنية، سيـُوجه اهتمام خاص إلى توعية الأطراف المعنية، وبخاصة سكان المناطق الريفية، وإلى تنظيم حملات وطنية بشكل دوري لإعادة زراعة الغابات، وإلى الاحتفال بيوم وطني لمكافحة التصحر.

١٤ - **الرئيس**: أعلن أن اللجنة قد اختتمت بذلك المناقشة العامة للبندين الفرعيين (ب) و (د) من البند ٩٨ من جدول الأعمال.

**البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث** (A/52/367 و A/52/559)

١٥ - **السيد إرناندس** (منسق وحدة التفتيش المشتركة): قدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة الوارد في الوثيقة A/52/559، والمتعلق بالمؤسسات التدريبية في منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها. وقال إن التقرير قُدم استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ١٨٨/٥١ وإنه، إلى حد كبير، استكمال لتقرير سابق قدمته الوحدة معنون "دراسة إمكانية نقل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إلى مركز تورين" (JIU/REP/96/2). وكانت الوحدة ترغب في الاجتماع بممثلي كثير من المؤسسات التدريبية في منظومة الأمم المتحدة، إن لم يكن جميعها، ولكن نظرا للقيود المتعلقة بالوقت والميزانية اضطرت إلى التركيز على ما اعتبرته أكثر المؤسسات أهمية من حيث برامجها وميزانياتها، ومهامها. وأعرب معظم المؤسسات والمنظمات التي شاركت في إعداد التقرير عن تأييده التام لذلك وأيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير.

١٦ - ورغبة في تيسير فحص التقرير، حاولت الوحدة تقديم سرد واضح وموجز للمشاكل الرئيسية التي تعوق الأداء الفعال للمؤسسات التدريبية في منظومة الأمم المتحدة، وقد أدرجت هذه المشكلات في الاستنتاجات الواردة في الموجز. ويجدر إيضاح أن ليس كل المؤسسات التدريبية يواجه جميع هذه المشاكل، رغم أن جميعها يعاني، كثيرا أو قليلا، عدم كفاية التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينها. ونظرا لطبيعة وتعقد بعض المشاكل المشار إليها في التقرير، فإنه لم ترد بشأنها توصية محددة؛ ومع ذلك يمكن اعتبار أن التوصيات المقترحة تسهم إلى حد ما في حلها.

١٧ - إن التوصية الأولى تستهدف تعزيز كفاءة أنشطة التدريب في منظومة الأمم المتحدة من خلال تقسيم العمل بين المؤسسات الرئيسية المختصة. وقال إن الوحدة حاولت تحديد أقدر المؤسسات على تنفيذ أنشطة بعينها. وقد وضعت هذه التوصية على أساس عملية تشاور واسعة اتسمت بالصعوبة في بعض الأحيان. أما التوصية الثانية، التي قد تكون الأهم، فقد ورد فيها اقتراح إنشاء آلية للتشاور والتنسيق مؤلفة من المؤسسات التدريبية الرئيسية: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، وكلية موظفي الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة. وبعد استعراض العديد من الهيئات والكيانات المسؤولة عن شتى جوانب التدريب، كان الاستنتاج أن أيا منها لا يستطيع بمفرده تنسيق الأنشطة اللازمة بفعالية. ولدى الآلية المقترحة في التقرير هدف واضح ومحدد هو تعزيز طرائق التعاون والتنسيق الحالية بين المؤسسات. ورغم أنه قد يبدو للوهلة الأولى أن أكثر المهام أهمية بالنسبة للآلية قد خصصت للمؤسسات الرئيسية، فإنه قد أوكلت أدوار ذات أهمية أيضا إلى باقي المؤسسات، مثل لجنة الإدارة العامة الدولية، ولجنة التنسيق الإدارية. ولن يمكن كفالة تحقيق أهداف الآلية المقترحة ونجاح عملها إلا من خلال الدعم الكامل من جميع المؤسسات المشاركة في أعمالها.

١٨ - وتتصل التوصية الثالثة بإعداد تقرير لتقييم الاستفادة من أنشطة المؤسسات التدريبية ونتائج تلك الأنشطة، يكون بمثابة أساس لتتمكن الدول الأعضاء من اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات لتحسين كفاءة هذه الأنشطة في منظومة الأمم المتحدة. وتتصل التوصية الأخيرة بزيادة كفاءة أنشطة التدريب من خلال إدماجها في بند وحيد من بنود جدول الأعمال الخاص بالأجهزة التشريعية التابعة للمنظومة.

١٩ - إن وحدة التفتيش المشتركة قد لاحظت، خلال بحثها للمسألة، أنه ليس هناك اتفاق في منظومة الأمم المتحدة على المقصود بـ "التدريب" أو بـ "المؤسسة التدريبية"؛ وقد اقتُرح في الفقرتين ٢٠ و ٢٢ من التقرير تعريفان محددان لهذين المصطلحين. وفيما يتعلق بإعداد التقرير، جمعت الوحدة كمية كبيرة من المواد بشأن المؤسسات التدريبية، وبرامجها وأنشطتها وبشأن مسألة التدريب عموما في مؤسسات المنظومة. ونظرا لمقتضيات الإيجاز والقواعد التي تحد من طول الوثائق، لم يتسن تسجيل كل ذلك في التقرير، ولكن أمكن وضع قائمة تتضمن نحو ١٠٠ مؤسسة تدريبية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ستصدر قريبا في ملحق للتقرير. ويتصل جزء كبير من المواد التي جمعت خلال دراسة البند بالأنشطة الداخلية للتدريب التي تقوم بها مؤسسات المنظومة لتدريب الموظفين في إطار إدارة الموارد البشرية أو برامجها الخاصة بالتعاون التقني. بيد أن الوحدة ركزت أساسا، في تقريرها، على أنشطة المؤسسات التدريبية، دون أن تغفل مع ذلك الإقرار بالأهمية الكبيرة التي تكتسبها مسألة التدريب عموما بالنسبة لجميع مؤسسات المنظومة.

٢٠ - **السيد فرناندس بالاسيو** (الأرجنتين): أشار إلى تقرير الأمين العام عن النظر في وسائل وطرق التعاون الخاصة بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، فقال إنه يتفق مع ما ذهب إليه الأمين العام في برنامجه الإصلاحي، وحث منظمات التعليم والبحث التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على أن تكثف اتصالاتها فيما بينها ومع الأمانة العامة لتعزيز التعاون فيما بين المؤسسات وتجنب الازدواجية في الأنشطة. وشدد بوجه خاص على مبادرة اليونيتار لإقامة علاقات تعاون مع المؤسسات التابعة للقطاعين العام والخاص خارج منظومة الأمم المتحدة، التي يمكن أن تقدم منظورا مختلفا ذا فائدة جمة. وأعرب عن أمله في أن يصف التقرير القادم من الأمين العام التدابير المتخذة لتعزيز هذا التشارك.

٢١ - إن الأرجنتين تقدر أيضا المعلومات التي قدمها الأمين العام بشأن البرامج المنفذة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج التدريب لتشجيع تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والبرنامج الذي ينفذ بالتعاون مع الدول الأعضاء في المحفل الحكومي الدولي المعني بالأمن الكيميائي. ولا شك في أن هذا التعاون الذي يجري داخل وخارج المنظومة سوف يسهم في تجنُّب انخفاض مستوى الاستفادة من الموارد ويتيح أيضا التجديد والتحديث الدائمين لعمل المؤسسات المسؤولة عن التدريب والبحث في الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه تعرب الأرجنتين عن قلقها فيما يتعلق بالمساهمات المقدمة الى اليونيتار: فالبلدان النامية هي المساهم الرئيسي في هذه المنظمة، وتفوق المساهمات المقدمة منها مساهمات البلدان الصناعية، مما يشير الى وجود اختلال في المشاركة ليس في صالح الاستقرار المالي ولا التخطيط الملائم.

٢٢ - وفيما يتعلق بالتقرير الذي قدمته وحدة التفتيش المشتركة (A/52/559)، قال إن الأرجنتين تتفق مع الاستنتاجات التي توصل إليها المفتشون فيما يتعلق بضرورة وضع استراتيجيات منسقة، وتوفير المزيد من الشفافية والمعلومات، وتنقيح إجراءات تقديم التقارير، وتجنُّب كثرة المؤسسات التي تقوم في كثير من الحالات بنفس أنشطة تدريب الموظفين. وهي تؤيد أيضا الهدف الوارد في التوصية الأولى الصادرة عن الوحدة بأن يوكل الى اليونيتار مهام مركز تنسيق وتلقي الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء ومهمة الحصول على الموارد المالية اللازمة لتلبية طلبات التدريب والتعاون. ويثير الاهتمام أيضا الاقتراح المقدم الى الجمعية العامة بإنشاء آلية استشارية فيما بين اليونيتار وجامعة الأمم المتحدة وكلية موظفي الأمم المتحدة، مما يتيح تقسيما فعالا ومرنا للعمل بين تلك المؤسسات، بالتعاون مع منظمات تدريبية أخرى، مثل لجنة الإدارة العامة الدولية وآلية لجنة التنسيق الإدارية.

٢٣ - وأعرب المتكلم عن اتفاقه مع السيد إرناندس، منسق وحدة التفتيش المشتركة، في أن الإصلاح المؤسسي لن يكون له معنى إذا لم يؤخذ في الاعتبار الجانب المحوري الآخر للمسألة، وهو قيام المؤسسات المختصة بتوجيه التدريب ذاته. ومن الضروري دراسة هل مفهوم التدريب بمعناه الحالي مفيد وهام وملائم، في ضوء التغييرات الضرورية والتحديات المستمرة التي يجب أن تواجهها منظومة الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، تحض الأرجنتين على تبادل الأفكار وإجراء تحليل عميق للاتجاهات لكي تلائم، عند الضرورة، مؤسسات الأمم المتحدة، بغية تعزيز برامج وأنشطة التدريب والبحث.

٢٤ - **السيدة ألفاريس** (الجمهورية الدومنيكية): ترى أن التقرير الذي قدمته وحدة التفتيش المشتركة إيجابي جدا، وأشادت بالجهد الذي بذلته الوحدة لتحديد المؤسسات التدريبية في الأمم المتحدة وإعداد قائمة كاملة بها. وقالت إن ذلك كله سيعود بالنفع المتمثل في شفافية هذه المؤسسات وتحقيق التنسيق فيما بينها؛ ويسهم هذا، بالإضافة الى ذلك، في تجنب الازدواجية في مهامها والاستفادة بطريقة رشيدة من الموارد المتاحة. ونظرا لأهمية تدريب الموارد البشرية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في هذه الفترة التي تشهد تغييرا مستمرا، فقد أعربت عن ترحيبها بالاهتمام الذي وجه الى تلك المسألة في التقرير.

٢٥ - **الرئيس**: قال إن اللجنة اختتمت بذلك نظرها في البند ١٠٠ من جدول الأعمال.

**البند ٩٥: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي** (A/52/284، A/52/347، A/52/447، S/1997/775، A/52/460، A/C.2/52/524)

(ب) **التجارة والتنمية (تابع)** (A/52/14، (Part I) و (Part II)، A/52/329، A/52/413، A/52/459)

٢٦ - **السيد غواراني** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى النتائج الإيجابية التي تحققت بالنسبة للتنمية نتيجة للإصلاحات الأولية المدخلة على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لكي يتمكن من الاضطلاع بمهمته بفعالية وبشكل متكامل وفعلي بوصفه منسقا لمسائل التنمية والمسائل المتصلة بها. فعلى سبيل المثال، أتاحت التدابير المتخذة لترشيد تنظيم الأونكتاد وتحسين كفاءتها عموما للأمانة العامة أن تقترح ميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ أقل من ميزانية فترة السنتين السابقة. واتخذت أيضا تدابير لتعزيز التعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية. ويجب على الأونكتاد أن يواصل تحقيق أقصى استفادة من موارده من خلال أنشطة التعاون مع المنظمات الأخرى، مثل اللجان الاقتصادية الإقليمية، ومن ثم تجنب التداخل والازدواجية فيما بين المهام. ويستطيع الأونكتاد، في ضوء خبرته الواسعة، أن يقدم مساعدة قيمة لبعض البلدان لتعزيز قدرتها التجارية وتحقيق نتائج أفضل لاستثماراتها. وأصبحت البلدان النامية تستفيد من مزايا عملية العولمة. وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ١ ٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦، وهو ما يشكل حوالي ٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. ووفقا لبيانات الأونكتاد، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة مئوية متزايدة من الاستثمارات الرأسمالية الثابتة، بما في ذلك في البلدان ذات الاقتصادات المتواضعة. وقد تجاوز حجم تجارة البلدان النامية ٧ في المائة في العام الماضي. وفي عام ١٩٩٦، كان النمو الذي حققته البلدان النامية، بما في ذلك أقلها دخلا، هو أعلى مستويات النمو التي تحققت في فترة السنتين الحالية. وقد زاد النمو السنوي في أفريقيا جنوب الصحراء ٤ في المائة في العامين الأخيرين.

٢٧ - وترى الولايات المتحدة، رغم تلك الاحتمالات الجديدة، أنه ليس باستطاعة أي بلد أن يأمل في المشاركة في عملية العولمة والتنمية الاقتصادية دون مساعدة من أهم مورد لديه: سكانه أنفسهم؛ ومن ثم ضرورة الاعتماد على مواطنين متعلمين ومؤهلين على النحو الواجب لتحقيق تنمية حقيقية. ولذلك فإن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة قد حددت التعليم الأساسي بوصفه واحدا من موضوعاتها الأساسية الخمسة لبلوغ التنمية المستدامة، وستستثمر في هذه السنة ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار في هذا الغرض في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم، خاصة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وللسبب نفسه، صدر هذه السنة في الولايات المتحدة قانون يحظر استيراد الأصناف التي يصنعها القُصَّر الذين يعملون في ظل ظروف الرق. ويجب على البلدان أن تهيئ نفسها لعملية العولمة، باتخاذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الملائمة. والولايات المتحدة على استعداد لمساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والأونكتاد، لتيسير هذه العملية.

٢٨ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقهر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/52/459)، قال إن الولايات المتحدة تعتبر أن الجزاءات الاقتصادية تشكل أداة مشروعة من أدوات السياسة الخارجية. وأضاف أن تطبيق الجزاءات الاقتصادية هو أحد التدابير التي يمكن اللجوء إليها لتعديل سلوك دولي غير مقبول. وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا أن الجزاءات تكون أكثر فعالية عندما تطبقها أطراف متعددة. وسوف تنضم، بقدر المستطاع، مع أعضاء آخرين في المجتمع الدولي لإعداد مواجهة جماعية للتصرفات التي تخل بالقواعد الدولية أو تهدد الأمن الدولي، مثلما فعلت في مواجهة العدوان المسلح الذي قام به العراق ضد جارته الكويت. وفي مثل تلك الحالات، من الضروري تحديد السياسات المطلوب تغييرها وما الذي يجب على الدولة المفروض عليها الجزاءات أن تفعله لرفعها. ويجب أن توجه الجزاءات أيضا ضد الحكومة المعنية، مع الحرص بقدر الإمكان على عدم الإضرار بالسكان المدنيين.

٢٩ - إن ثمة دولا أخرى تتفق مع هذا الرأي. فمنذ عام ١٩٩٠، فرض مجلس الأمن جزاءات ضد بلدان جديدة: السودان، والعراق، وصربيا، والجماهيرية العربية الليبية، والصومال، وليبريا، ورواندا، وهايتي، وأنغولا. وفي الأسابيع الأخيرة عزز المجلس الجزاءات المفروضة ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وضد العراق، وفرض جزاءات ضد المجلس العسكري غير الشرعي الحاكم في سيراليون. وعند استعراض تلك المسائل من المهم تركيز الانتباه بشدة على الهدف: تعديل السلوك غير المقبول وغير الملائم الصادر عن الدول والحكومات. والجزاءات ليست سوى واحدة من الوسائل المتعددة المتاحة لتحقيق هذه التغييرات؛ وهي ليست غاية في حد ذاتها.

٣٠ - وأعرب المتكلم عن أسفه لأن التدابير المتخذة من جانب واحد التي تستطيع الدول أن تنفرد باتخاذها قد وصفت في تقرير الأمين العام بأنها وسيلة للقسر، في حين أن هذه التدابير تكون في كثير من الحالات مطابقة للجزاءات المفروضة من أطراف متعددة. وأضاف أن الولايات المتحدة لا تتفق مع هذا الوصف. فعندما يحيق الخطر بالمصالح الوطنية الهامة أو القيم الأساسية، فإن الولايات المتحدة يكون لها الحق السيادي في العمل بصورة منفردة. فمن حقها السيادي أن تقرر مع من تتعامل تجاريا، وأين تستثمر، ولمن تمنح التأشيرات.

٣١ - إن الولايات المتحدة تحاول بقدر الإمكان، عند تطبيق جزاءات من جانب واحد، ألا تؤثر تلك الجزاءات على السكان المدنيين، الذين ليس في استطاعتهم بصفة عامة التأثير على السياسات المستقبحة التي تنتهجها حكومتهم، والذين عادة ما يكونون ضحايا لهذه الحكومة. فعلى سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة أحد المساهمين الرئيسيين في تقديم المساعدة الإنسانية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، رغم الحصار التجاري الكامل المفروض عليها. فلا ينبغي نسيان أنه عند فرض جزاءات اقتصادية ضد بلد ما، فإن الولايات المتحدة تتعرض أيضا للضرر؛ ويوضح استعدادها لتقديم هذه التضحيات اهتمامها الكبير بالمسائل الباعثة على فرض الجزاءات.

٣٢ - **السيد الأوجلي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال، في ممارسة لحق الرد، إن الجزاءات المفروضة من جانب واحد غير قانونية، لأن ليس بوسع دولة ما أن تفرض قوانين خارج إطار ولايتها القضائية. وأضاف أن هذه الجزاءات نابعة من الغرور والرغبة في الهيمنة. وتؤثر التدابير القسرية على أطراف كثيرة، في مقدمتها البلدان النامية، بل وتؤثر أيضا على البلدان المتقدمة النمو التي تستثمر في البلدان التي تفرض عليها الجزاءات. وقد رفض المجتمع الدولي رفضا قاطعا هذه التدابير وأشير إلى ذلك صراحة في تقرير الأمين العام نفسه. ويجب على الولايات المتحدة أن تفهم أن الأفكار التي تبني على أساسها هذا النوع من التدابير هي أفكار فاشستية. ولو طبقت هذه القواعد نفسها على الجميع، لكان من الأولى أن تطبق في المقام الأول على الولايات المتحدة بسبب عدوانها على ليبيا في عام ١٩٧٦.

٣٣ - **السيد رحمة الله** (السودان): أوضح أن وزارة خارجية الولايات المتحدة كشفت، في مؤتمر صحفي عقدته بعد فترة قليلة من إعلان حكومتها الأمر التنفيذي المتعلق بفرض الجزاءات الاقتصادية ضد بلده، أن الحصار وسيلة لممارسة الضغط على حكومة السودان، وذلك في الوقت الذي كانت تجري فيه محادثات نيروبي للسلام مع حركة المتمردين. ويجدر إيضاح أن محادثات السلام قد جرت في إطار العملية التي تمت برعاية الهيئة الحكومية الدولية للتنمية وإعلان مبادئ عام ١٩٩٤ الذي قبلته حكومة السودان. وقد فسر ذلك في السودان بأنه يعني، عند إدراك الدوافع الحقيقية للجزاءات المتخذة من جانب واحد، أن حكومة الولايات المتحدة قد انحازت إلى حركة المتمردين. فقد وجهت الجزاءات رسالة خاطئة إلى أحد الطرفين، وكانت بمثابة تدخل في المفاوضات، التي توقفت للأسف دون أن تحقق الهدف المقصود.

٣٤ - **الرئيس**: أعلن أن اللجنة قد اختتمت بذلك النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٩٥ من جدول الأعمال.

**رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.**